واقع الصحافة السورية المستقلة في المرحلة 2000 - 2010

ما بين معضلة شعارات الانفتاح وقمع الحريات

ماريانا الطباع[1]

لم تكتمل تجربة الصحافة المستقلة في سورية في المرحلة ما بين 2000 و2010، وذلك في إبان عملية توريث السلطة والوعود السياسية بتغيير شامل في المستويات كلها، ومنها الحريات، وبالفعل واكبت الصحافة ربيع دمشق والحراك السياسي، وأُصدرت أول جريدة سياسية ساخرة (الدومري) التي نشأت وأُغلقت في ظروف استثنائية، امتدت في إثرها حالة من التأرجح والمد والجزر في هامش الحريات المفروض على الصحافيين/ات المستقلين/ات، ولا توجد أسباب واضحة ومفهومة لتأرجح سياسات السلطة غير المعلنة وغير المفهومة أحيانًا، تجاه الصحافة المستقلة، ولذلك تحاول هذه الورقة أن تختبر فرضيات متعددة حول آلية عمل السلطة وسلوكها، والعوامل التي تؤثر فيها، إما السماح واحتواء بعض الأصوات والتجارب الصحافية، أو التعامل بشكل أمني، ولجوئها إلى المنع أو الرقابة أو القمع في بعض الحالات. وتبحث الورقة في الخطوط الحمر الثابتة والمتغيرة التي امتدت على السنوات العشر، ومن ثم تختبر فرضية تأثير المتغيرات الإقليمية في مناخ الحريات في الداخل السوري وتختبر النزاع داخل النخبة السياسية الحاكمة في سورية ومدى تأثر الصحافة بذلك الصراع الداخلي.

أولًا: المقدمة

اكتسحت موجة من الدمقرطة عددًا من الدول بعد انهيار الاتحاد السوفياتي في 1991 [2]. وواجهت الأنظمة السياسية الأوتوقراطية تحديات للمحافظة على استمراريتها وتثبيت حكمها بالوسائل الممكنة كلها، فلجأ عدد إلى استراتيجيات جديدة للبقاء في الحكم، منها إقامة مؤسسات تمثيلية كمجلس الشعب ذات انتخابات شكلية، أو الادعاء بوجود إعلام حر ومستقل مع تحكم ورقابة، واستراتيجيات أخرى تقليدية تتمثل في كتم الأصوات المعارضة من جهة أو احتوائها وضمها إلى المنظومة الحاكمة من جهة أخرى.

يتحدث وينتروب عن ما سماه (معضلة الدكتاتور)، حيث ليس لدى للطغاة القدرة على معرفة حقيقة ولاء رعاياهم، هل هم خصوم السلطة أم حلفاء لها؟ ومن ثم يواجه الدكتاتور تهديدًا مستمرًا بالتمرد الشعبي أو الثورة ضد حكمه. إذ يخمد محاولات إطاحته من قبل جزء من السكان المناهضين له، بينما يرعى آخرين من خلال

(1) باحثة مستقلة حاصلة على شهادة الماجستير في الاقتصاد السياسي والسياسة المقارنة من جامعة نيويورك، الولايات المتحدة. متخصصة في الأبحاث المتعلقة في السياسات العامة في الأنظمة الدكتاتورية، والمشاركة السياسية، وتحليل النزاعات.

(2) Samuel P. Huntington, The third wave: democratization in the late twentieth century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).

تقديم المنح والعطايا لكسب ولائهم وطاعتهم وضمانهما.[3] وتتوسع غاندي في شكل الهبات وآلية منحها في الدولة المعاصرة، ترى أن الحكام يخلقون مؤسسات تدعي أنها ديمقراطية، على سبيل المثال، هيئات تشريعية شكلية تُدمج من خلالها الجهات المعارضة عبر ترخيص أحزابها أو تشكيلها حركات سياسية تدور في فلك السلطة وتقدم السلطة تنازلات هنا وهناك في سياساتها العامة.[4]

ونظرًا إلى تعقيد الإدارة الحكومية ضمن شكل الدولة الحديثة، ولأن الدكتاتوريات غير آمنة بطبيعتها،[5] فلا يستطيع الدكتاتور الحكم بمفرده، وهو بحاجة إلى مجموعة من الأفراد تدعمه وتحكم معه، وتكون مخلصة لاستمرار حكمه وتحصل على غنائم تحقق رفاهًا اقتصاديًا لهذه المجموعة تعويضًا لهذا الدعم والتفاني،[6] وهي ما اصطُلح عليه بالنخبة الحاكمة، ليس لها شكل محدد أو عدد محدد ولكن استطاع علماء السياسة تصنيف هذه النخبة عند مراجعة أنظمة الحكم الأوتوقراطية عبر التاريخ، فتأخذ النخبة شكل مجلس ضباط رفيعي المستوى في الدكتاتوريات العسكرية، يقود المجلس أو (خونتا) الحكومة وشؤون البلاد مثل الدكتاتوريات العسكرية في أميركا الجنوبية في السبعينيات.[7] بينما في دكتاتوريات الحزب الحاكم الواحد، فتأخذ النخبة شكل الهيئة القطرية أو اللجنة التنفيذية للحزب الحاكم كما في الاتحاد السوفييتي سابقًا، أما في الدكتاتوريات الشخصية فهي مجموعة محددة من المقربين جدًا إلى السلطة ودورهم ليس محوريًا بسبب قوة الدكتاتور وطغيانه، مثل نظام صدام حسين، وقد تكون مزيجًا هجينا من الأنواع السابقة.[8]

ولاستكشاف آلية صنع القرار لدى السلطة الحاكمة في سورية – وهي سلطة تنتمي إلى النمط الثيوقراطي – ذهبت (غيديز) في دراساتها المتخصصة بتصنيف أنواع الأنظمة الثيوقراطية وتبويبها[9] إلى وضع نظام الحكم في سورية ضمن الأنظمة (الهجينة)، لأنه يحتوي على سمات من دكتاتورية عسكرية متمثلة في سيطرة الجيش والأجهزة الأمنية، وبقايا حزب البعث حزبًا قائد للدولة والمجتمع، وتوزع سيطرة الأسرة الحاكمة وأفرادها على الاقتصاد والجيش والتمثيل السياسي[10].

في بداية عام 2000 عند انتقال السلطة من الأسد الأب إلى الابن، عقد عدد من السوريين/ات الآمال على الحكم الجديد، والرغبة في إنهاء عقود من السيطرة السياسية والأمنية على الفضاء العام. وبالفعل، أُرسلت إشارات عدة تمثلت إحداها في خطاب القسم الأول لبشار الأسد حين تحدث عن موضوع الديمقراطية وأننا

(3) R. Wintrobe, The Dictator's Dilemma. In The Political Economy of Dictatorship, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998), pp. 20-40.

(4) J. Gandhi, Political institutions under dictatorship, (Cambridge University Press, 2008).

(5) D. Acemoglu, & Robinson, J. Economic Origins of Dictatorship and Democracy, (Cambridge: Cambridge University Press 2005).

(6) M. B. Bueno, The logic of political survival, (Cambridge, Mass: MIT Press 2003).

(7) حكومة عسكرية، استولت على السلطة في بلد ما بالقوة وليس بالانتخاب. للمزيد الاطلاع على
https://dictionary.cambridge.org/us/dictionary/english/junta

(8) Wright, J. B. Geddes, & Frantz, E., Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set, (Perspectives on Politics, (2014).

(9) للمزيد الاطلاع على مشروع The Authoritarian Regimes Data Set
https://sites.psu.edu/dictators/

(10) حنا بطاطو، فلاحو سوريا فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنا وسياساتهم، (د.م: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

بحاجة إلى ((تجربتنا الديمقراطية الخاصة بنا))،[11] وأرسلت إشارة أخرى تتمثل في سماح السلطة لجريدة (الدومري) السياسية المستقلة بالنشر، وتجاوز حواجز الرقابة من دون وجود غطاء تشريعي بعد،[12] إذ أُصدر لاحقًا قانون المطبوعات رقم 50 بعد نحو خمسة أشهر. وبالفعل بدأت مجموعة من الناشطين والناشطات السياسيين والسياسيات بعقد تجمعات علنية لمناقشة الإصلاح السياسي في سورية، ومناقشة سلطة حزب البعث على المجتمع السوري مشكلين (ربيع دمشق)، لكن بعد نحو عشرة أشهر طالت كثيرين منهم موجة من الاعتقالات،[13] إضافة إلى منع جريدة الدومري من الإصدار والنشر.[14] بعد حالة الانفراج ثم التضييق في حرية الرأي والتعبير، عادت السلطة وأفسحت المجال مجددًا للصحافة الخاصة في سورية لتغطية الموضوعات السياسية ضمن مجالات محددة، وبعد سنوات لم يعد المجال متاحًا للصحافيين/ات المستقلين/ات للكتابة عنها.

صعوبة الوصول إلى المناقشات السياسية ضمن الدوائر الحاكمة وآلية صنع القرار الغامضة في سورية تجعل الافتراض أن استراتيجية السماح بترخيص وسائل الإعلام -لا سيما بعد توريث الحكم في عام 2000 - وفتح مساحة للحريات وحق التعبير عن الرأي، إحدى الوسائل التي انتهجتها السلطة لمواكبة تطورات الألفية الجديدة، ولكنها سرعان ما غيرت رأيها، وحدّت منها، ومن ثم تأرجحت بين فتح المجال مرة أخرى ثم الانقباض. هذه الورقة هي دراسة استكشافية لفهم أسباب هذا التأرجح والتغيير، والعوامل التي كانت جوهرية في تغيير سياسات السلطة في منح حرية الصحافة أو الحد منها، وتتناول الدراسة ثلاث فرضيات اختُبِرن لفهم ما كان يحدث في تلك المرحلة الزمنية 2000 - 2010.

ويجدر بالذكر أن الدراسة لم تتناول أدبيات العلوم السياسية، وبخاصة في دراسة سلوكات الأنظمة الأوتوقراطية موضوع الصحافة الخاصة أو الصحافة المستقلة في الدكتاتوريات عند المقارنة، مع تركيز هذه الأدبيات على دراسة الانتخابات والتنازلات التي تقدمها السلطة في هذا الشأن، فكان من المهم فهم ظاهرة تأرجح السلطة في منح حرية الرأي والتعبير والحد منها، وكيف لعب ذلك دوره في ترسيخ أركان الحكم الجديد.

ثانيًا: المنهجية

اعتمدت هذه الورقة على مراجعة الدراسات المتعلقة بوضع الإعلام والصحافة في سورية، والتقارير الإعلامية والحقوقية في المرحلة من 2000 إلى 2010، إضافة إلى تحليل نتائج خمس عشرة مقابلة عُقدت افتراضيًا مع صحافيين/ات ومالكي وسائل إعلامية مستقلة ومدونين وباحثين موجودين حاليًا داخل سورية وخارجها، واتخذت شكل مقابلة مفتوحة خلال شهري آب/ أغسطس وأيلول/ سبتمبر 2022.

(11) تلفزيون سوريا، " كلمة السيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب بعد أدائه القسم رئيسًا للجمهورية، يوتيوب، (17 07 2000).
https://youtu.be/dsNwHs9B6RI?t=34

(12) ماريانا طباع، مقابلة مع موريس عايق صحفي مستقل عبر الواتساب، (نيويورك، 13 تموز/ يوليو 2022).

(13) د.م، "العقد الضائع، حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد"، هيومن رايتس ووتش، 2010). https://www.hrw.org/ar/report/2010/07/16/256102#_ftn25

(14) قناة الجزيرة، "خارج النص| صحيفة الدومري .. تجربة رائدة أعدمها الأسد"، يوتيوب.
https://youtu.be/p_2ZER9Qe7Q

عقدت هذه المقابلات وفق آلية كرة الثلج من حيث الوصول إلى الصحافيين/ات والخبراء، واختير الأشخاص من الذين عملوا في صحف رسمية وصحف خاصة، وصحف حزبية وصحف بالإنكليزية وممن عملوا في الإذاعة والتلفزيون، ومن عملوا وكتبوا في صحف لبنانية. وكان عدد منهم قد تعرضت صحفه للمنع أو السحب من الأسواق، أو تعرضوا بشكل شخصي لمحادثات أمنية واعتقالات متكررة للبعض.

طُرحت مجموعة من الأسئلة المفتوحة والأسئلة حول أسباب تأرجح سلوك السلطة في ما يتعلق بهامش الحريات. وتمحورت الأسئلة حول الممارسات الفعلية وأمثلة وتجارب شخصية. لم تتعمق الدراسة في فرضية محددة وتختبرها بشكل متكامل، بل كانت ذات طابع استكشافي. رُصد التفاعل وردات الأفعال وأعطيت مساحة لنقاش الآراء المختلفة والقضايا الرئيسية مع الدخول في تفاصيل الفرضيات المطروحة الثلاث: الأولى: الخط الأحمر للصحافة هو شخص الرئيس، الفرضية الثانية: انعكاس المتغيرات الإقليمية على الصحافة المستقلة في الداخل، الثالثة: النزاع داخل النخبة الحاكمة -وأُشير إليه بين الحرس القديم والجديد- الذي خلق مساحة للصحافيين المستقلين للعمل الصحافي الجاد. وواجهت الدراسة صعوبة في وجود مراجع ودراسات سابقة عن تلك المرحلة وهذا الموضوع ومن تلك الزاوية، ومن ثم اتخذت الدراسة الطابع الاستكشافي. وواجهت صعوبة في الحصول على الموافقات لعقد اللقاءات والمقابلات من المعنيين.

ثالثًا: المشهد الصحافي السوري المستقل

عند وصف المشهد الصحافي السوري المستقل بعد 2000، قد يبدو لأول وهلة وجود مشهد لوسائل صحافية عدة، وتجارب في تغطية الموضوعات، واستقلالية في العمل الصحافي، لكن في الحقيقة، لم تكتمل التجربة المستقلة، بل كانت أقرب إلى كونها وسائل صحافية ذات ملكية خاصة منها إلى حالة من الصحافة المستقلة. فلم تتناول تلك الوسائل موضوعات ذات بعد سياسي بشكل حرّ ومتسق ومنتظم، بل عملت ضمن المتاح لها، بما في ذلك الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية التي كانت ضمن أطر تحددها توجهات السلطة، إضافة إلى تغطية الموقف الحكومي الرسمي. فكثيرون من الكتاب والصحافيين يكتبون في صحف لبنانية كالحياة والسفير والنهار مقالات رأي سياسية، بينما لا يستطيعون نشرها ضمن مجلاتهم أو جرائدهم في داخل سورية.

التعبير الأدق للمشهد الصحافي المستقل في تلك المرحلة هو وجود مجموعة من الصحافيين والصحافيات الناشئين/ات والمخضرمين/ات، ممن خاضوا تجارب العمل الصحافي المستقل إما في إدارة التحرير أو في تغطيات استقصائية أو تحقيقات أو تقارير...الخ. ضمن تجارب فريدة عدة، منها على سبيل المثال لا الحصر، جريدة الدومري (آذار/ مارس -2000 تموز/ يوليو 2003).[15] كذلك الأمر، حاول رؤساء تحرير في عدد من الوسائل الخاصة العمل الصحافي الجاد، إلا أنهم عُزلوا أو نقلوا أو وقعوا تحت ضغوطات الاستقالة.[16]

وأضافت التجارب المستقلة في تلك المرحلة تطويرات عدة، منها في مستوى اللغة المكتوبة، والدقة والموضوعية، وتنوع المصادر، والاعتماد على الوثائق والإحصاءات، والأسلوب الصحافي المتمثل في التحقيقات أو المقالة

(15) قناة الجزيرة، "خارج النص | صحيفة الدومري .. تجربة رائدة أعدمها الأسد"، يوتيوب، 5.00

(16) ماريانا الطباع، مقابلة مع وائل سواح باحث وكاتب، عبر الاتصال الهاتفي، (نيويورك: 15 أيلول/ سبتمبر، 2022).

الاستقصائية المحترفة. وعند محاولة هذه التجارب الجادة لعب دور السلطة الرابعة، واجهتها مؤسسات الرقابة في وزارة الإعلام أو عبر المراكز الأمنية، بالمنع، أو عدم التوزيع، أو سحب الأعداد والإغلاق، والاستدعاءات الأمنية، وفي حالات عدة الاعتقال والسجن.

رابعًا: التحول السياسي والاقتصادي

انتقلت السلطة السياسية إلى بشار الأسد في عام 2000، وتبع ذلك وعود عن تهيئة المناخ العام لمرحلة جديدة، ورغبة في الانفتاح الاقتصادي، الأمر المرتبط بسياسات الخصخصة ومنح القطاع الخاص حيزًا في الفضاء العام، خروج الصحافة والإعلام من احتكار مؤسسات الدولة، وامتداد هذا النهج الانفتاحي. وهذا الانتقال يصب في مصلحة شعار (التطوير والتحديث) المعلن عنه في تلك المدة، وللمفارقة لم ترفع حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ 1962 طوال عشر سنوات.

صدر قانون المطبوعات 50 لعام 2001[17]، ونظمت فيه الدولة العمل الإعلامي والصحافي الخاص. وعند مراجعة القانون تبدو فيه القيود والرقابة على الصحافيين/ات السمة الأبرز، إضافة إلى إعطاء دور كبير لوزارة الإعلام ونقابة الصحافيين في تقييد عمل الصحافيين والصحافيات، واحتكار مؤسسات الدولة للطباعة، وتوزيع المطبوعات. فعلى سبيل المثال، تجرِّم المادة 51 (أ) في قانون المطبوعات لعام 2001 الصحافي أو الصحافية عند نقلهم لما وصفه القانون بـ(الأخبار غير الصحيحة) ونشرهم (أوراق مختلقة أو مزورة)، من دون توضيح القانون المفردات المبهمة والقابلة للتأويل بسهولة.[18] ويعتقل الصحافي أو الصحافية ويسجن لمخالفته مواد القانون، ضمن محكمة الجنايات من دون إدراجهم ضمن محكمة أمن الدولة أو اعتبار الموضوع قضية سياسية.[19]

في السنوات الأولى من إصدار القانون مُنحت تراخيص محدودة لجرائد يومية مثل جريدة الوطن، وجريدة بلدنا، ومنح ترخيص مجموعة من المطبوعات الأسبوعية والشهرية المتنوعة؛ اقتصادية، طبية...إلخ. وكانت التراخيص في تلك المدة تمنح لأشخاص مقربين من السلطة أو ضمن توازنات معينة. بعد 2003 منحت تراخيص لعدد أكبر من المطبوعات، إلا أنه ما يثير الانتباه هو نشأة مجلة (الاقتصادية) وجريدة (الدومري) الساخرة، وكانت تربط مالك الأخيرة -علي فرزات- علاقة شخصية مع بشار الأسد. صدرت الاقتصادي والدومري قبل صدور قانون المطبوعات رقم 50، من خلال تغطية سياسية، وفي حال (الدومري) أعطيت موافقة شفهية من رئيس الدولة لعلي فرزات لإصدارها، وأُغلقت استثنائيًا كما نشأت عند تجاوزها الخطوط الحمر آنذاك.[20]

(17) الجمهورية العربية السورية، قانون المطبوعات، تنظيم عمل المطابع والمكتبات ودور النشر وأصول منح التراخيص للدوريات وإجراءاتها، المرسوم التشريعي رقم (50). المجلس التشريعي الفلسطيني، (2001).
https://www.plc.gov.ps/menu_plc/arab/files/%C2%BDf%C2%ACn%C6%92/t%C6%92dfd%20%C6%92TO%C3%9F%C3%A1f-p%C6%92%C3%B3.htm

(18) د.م، "حالة الإعلام وحرية التعبير: سوريا 2007. عام من الرقابة الحديدية"، (د.م: المركز السوري للإعلام وحرية التعبير، 2007). https://tinyurl.com/4u-carpaz

(19) ماريانا طباع، مقابلة مع راما نجمة باحثة وصحافية مستقلة عبر اتصال عبر زووم، (نيويورك، 2 أيلول 2022.)
قناة الجزيرة، المقابلة: مسيرة نظام البعث السوري من حافظ الأسد للثورة على بشار مع عبدالحليم خدام (2)، (2017).

(20) مقابلة مع صحافي سوري يفضل عدم ذكر اسمه.
R. Najmeh, La presse et la jeunesse en Syrie: la sortie du silence...mais pas encore le droit à la parole. Revue des mondes musulmans et de la

وسمح للأحزاب -ضمن الجبهة الوطنية التقدمية- بإصدار مطبوعات وجرائد، مثل (صحيفة النور) التابعة للحزب الشيوعي- جناح يوسف فيصل، وجريدة قاسيون التابعة للجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين - قدري جميل. ولم تركز صحافة الأحزاب في تغطيتها على الموضوعات السياسية من ناحية تداول السلطة، بل ركزت على المقاربة السياسية للموضوعات الاقتصادية والمعيشية. وتميزت تجارب صحافة الأحزاب بنيل هامش أعلى نسبيًا من الحريات، عند مقارنتها بالصحافة المستقلة لأسباب عدة منها: حساسية رؤساء تحريرها من المناخ العام السياسي، وقدرتهم على فهم الإشارات ومزاج السلطة بسبب موقعهم الحزبي. ثم إن محدودية انتشارها ونقاط توزيعها مقارنة بنظيراتها الرسمية والخاصة إضافة إلى أن جمهورها معروف وخطها الأيديولوجي واضح، جعل انتشارها وتأثيرها في الرأي العام السوري محدودًا.

بينما كانت تجربة الصحافة السورية الخاصة باللغة الإنكليزية مختلفة أيضًا، فتمتعت بهامش حريات أوسع قليلًا من نظيرتها العربية، نظرًا إلى استهدفها جمهورًا متمثلًا في السفارات والبعثات الأجنبية، وليس المواطنين والمواطنات السوريين. ومع أنها تناولت موضوعات حساسة مثل تغطيتها في عدد كامل مشكلة التصحر 2007 وآثارها، إلا أن تأثيرها في الرأي العام السوري كان محدودًا بسبب حاجز اللغة الإنكليزية.[21]

ضمن أي وسيلة صحافية سواء كانت تصدر باللغة الإنكليزية أم تابعة لحزب ما أو ورقية أو كانت موقعًا ألكترونيًا، كان على الصحافي والصحافية المستقلين، أن يتسما بالحذق والحذر المستمر، والحساسية العالية للأجواء العامة وسلوك السلطة، أو النشر بأسماء مستعارة إن لزم الأمر، وكثيرون كانوا يختارون الموضوعات بأنفسهم ضمن محاولات توسيع هامش الحرية، ويتحملون تبعات النتائج، ما يعطي إشارات للصحافيين الآخرين بالحدود الجديدة والخطوط الحمر المحدثة.[22]

خامسًا: تأرجح هامش الحريات

لم يعد قلم الصحافي الذي كان يكتب موضوعًا في 2001 يستطع الكتابة عنه مرة أخرى في 2004، والتحقيق الذي أنجزته صحافية استقصائية في 2005، أصبح نشره في غاية الصعوبة في 2009.[23] خلال العشر سنوات التي مرت على سورية، وتوالي الأزمات الداخلية والخارجية التي هددت النظام السوري في أثنائها، تأثر هامش

Méditerranée, (2006). 115-116. https://journals.openedition.org/remmm/3017

قناة الجزيرة، المقابلة: مسيرة نظام البعث السوري من حافظ الأسد للثورة على بشار مع عبدالحليم خدام (2)، (2017).

(21) ماريانا الطباع، مقابلة مع كندة قنبر مديرة تحرير Syria Today. اتصال عبر زووم، (نيويورك، 10 أيلول 2022).
ومقابلة مع صحافي سوري يفضل عدم ذكر اسمه.

(22) ماريانا الطباع، مقابلة مع شعبان عبود صحافي ومراسل جريدة النهار. اتصال عبر الهاتف، (نيويورك، 2 أيلول 2022).
فاروق حجي مصطفى، صحفي وكاتب في المستقبل
ماريانا الطباع، مقابلة مع فاروق حجي مصطفى صحافي وكاتب في المستقبل عبر الفيسبوك، (نيويورك: 3 أيلول 2022).
مقابلة مع صحافي سوري يفضل عدم ذكر اسمه.

(23) R. Najmeh, La presse et la jeunesse en Syrie: la sortie du silence...mais pas encore le droit à la parole. Revue des mondes musulmans et de la Méditerranée.

حرية الصحافيين المستقلين بصورة مباشرة أو غير مباشرة.[24] إلا أن فهم تأثير هذه الأزمات من تشديد القبضة أو انفراجها على عمل الصحافيين ما زال غير واضح وبحاجة إلى دراسة أعمق.

ولكن باستعراض سريع، نجد أن السلطة الحاكمة تتعامل وفق استراتيجيتين عند وجود خطر داخلي يمسها، الأولى تستقطب الأقلام الناقدة للسلطة، وتمنحهم عطاءات متمثلة في توسيع هامش الحريات أو مناصب عامة أو ترخيص وسيلة صحافية. وتقوم الاستراتيجية الثانية على التعامل معهم أمنيًا، من خلال الاستدعاءات والتخويف والترهيب، أو بدرجة أعنف من خلال الاعتقالات والتعذيب و السجن.[25] وذلك يتوافق مع ما أكده علماء السياسة في تفسير سلوك الأنظمة الأوتوقراطية بين اختيار القمع أو الاحتواء ومنح العطايا.[26] حيث يرى سلوفيك أن الدكتاتور عندما يواجه تهديدًا لسلطته يتجلى في معارضة جماهيرية ومنظمة وربما عنيفة، فإنه يعتمد -في معظم الأحيان- على جيشه لقمعه وهو خيار مكلف ماليًا،[27] والخيار الثاني كما عبر عنه بونو وسميث، عن طريق زيادة توفير السلع العامة مثل السماح بالتجمعات السلمية، والشفافية، وحرية التعبير ... إلخ، أو قد يكون شكلًا آخر، عن طريق تقديم تنازلات للأصوات المعارضة من خلال تعيينات جديدة أو إسقاط حكومة أو انتخابات مبكرة على سبيل المثال. يعتمد النجاح على قدرات الحكومة المالية، ومدى كفاءة قادتها على الوصول إلى الموارد متمثلة في المساعدات الخارجية أو الموارد الطبيعية، وهكذا، يغدو الدكتاتور أفضل تجهيزًا للنجاة من التهديدات.[28]

في سورية، تظهر الاستراتيجية الأولى -بصورة جلية- في عقب عملية التوريث واستلام الأسد الابن مقاليد الحكم. منحت السلطة الجديدة مساحة للحوار السياسي، فكانت فترة ربيع دمشق التي تعددت فيها المنتديات والصالونات السياسية في إثر خطاب القسم في تموز/ يوليو 2000، وسُمح للسوريين والسوريات بالمناقشة السياسية والتجمعات بعد منع متطرف لسنوات عدة، إلا أن ربيع دمشق تجاوز توقعات السلطة، في المطالبات والرغبة في تحقيق تغيير حقيقي في جسد الدولة السورية، وبخاصة في تركيزه على انتقاد حزب البعث، وسيطرته على المؤسسات العامة والمدارس، والمطالبة بانتخابات ديمقراطية وتداول السلطة كمطلب أولي وأساسي.[29] هذا الانفراج في الجو العام انعكس على الصحافيين في تناول موضوعات سياسية إلى حد ما تعكس الحالة السياسية الفريدة التي عاشتها في سورية. فوُسع هامش الحريات وتناولوا موضوعات ذات طابع سياسي وتحليلات لم يكن بالإمكان في السنوات اللاحقة الكتابة بمستواها.

تدخلت الاستراتيجية الثانية - القبضة الأمنية في شباط/ فبراير 2001، وتمثلت في حملة تشويه إعلامي

(24) D. Isaacs, "Hoping for media freedom in Syria", BBC NEWS, (2005). http://news.bbc.co.uk/2/hi/middle_east/4381739.stm

(25) CPJ, أسوأ عشرة بلدان للمدونين، (2009). https://cpj.org/ar/2009/04/post-17/ د.م، العقد الضائع...

(26) M. B. Bueno & A. Smith, The dictator's handbook: Why bad behavior is almost always good politics, (New York: Public Affairs, 2011).

(27) Svolik, M. Introduction: In The Politics of Authoritarian Rule. Cambridge Studies in Comparative Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).

(28) M. B. Bueno & A. Smith, The dictator's handbook: Why bad behavior is almost always good politics.

(29) د.م، "ربيع دمشق"، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، (د.ت). https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48518

واعتقالات وتهديدات طالت سياسيين بارزين، شاركوا في ربيع دمشق. كانت هذه رسالة غير مباشرة إلى الصحافة، ومفادها أن الموازين تغيرت ولا يمكن الاستمرار في المطالبة السياسية بالتغيير بهذه الطريقة. وعبر عنها الناطق الإعلامي باسم مجلس الوزراء أن تشريعات الصحافة المفروضة في 2001 أعيد تقييمها.[30]

لم يكن غزو العراق في آذار/ مارس 2003 حدثًا عرضيًا على سورية، نظرًا إلى القرب الجغرافي وتهديدات وزير الخارجية الأميركي رامسفيلد آنذاك بأن سورية ستكون المحطة التالية بعد العراق[31] فطرأ تهديد مباشر وجدي وأثر ذلك في السلطة وانعكس على الحريات مرة جديدة[32].

تجلت تداعيات اغتيال الحريري في شباط/ فبراير 2005، وخروج الجيش السوري من لبنان في استنفار أمني وسياسي داخل سورية. وحشدت السلطة الصحف الرسمية وغير الرسمية والمجلات غير السياسية والإذاعات والوسائط الأخرى، لمواجهة الحملة الإعلامية والضغوطات حول مسؤولية سورية عن الحادثة. وسُمح مجددًا بتناول الموضوعات السياسية ومن ثم استطاع الصحافيون توسيع هامش الحريات مرة أخرى.[33]دخلت سورية في تلك الفترة عزلة دولية، وتأثر هامش الحريات مرة أخرى، في التشديد على بعض الموضوعات، وبخاصة الخصخصة وتناول أسماء معروفة ومقربة من النخبة الحاكمة. وكان من الممكن جس نبض حساسية السلطة من خلال الدعوة إلى الانتخابات الرئاسية في 2007، وإجبار عدد من الموظفين الحكوميين وغير الحكوميين وتهديدهم بالفصل في حال عدم الذهاب والمشاركة في الانتخابات الرئاسية.[34]

استمرت العزلة إلى 2008، حين دعا الرئيس الفرنسي ساركوزي بشار الأسد وعقيلته لزيارة فرنسا، ضمن قمة إطلاق الاتحاد من أجل المتوسط، وإنهاء فعلي للمقاطعة. دخلت سورية بعد تموز/ يوليو 2008 حالة من الرخاء التدريجي مرة أخرى، إلا أن هامش الحريات لم يعد واسعًا كما كان في بداية الألفية.[35] وبشكل تدريجي ازدادت حالات الرقابة والمنع والتشديد على عمل الصحافيين المستقلين، في سنوات 2009 و2010 وتجلى ذلك في محاولة بعض الصحافيين حذف موادهم المنشورة سابقًا خوفًا من تداعيات ومساءلات أمنية.[36]

يبرز الشكل التوضيحي السنوات 2000 - 2010 مع أبرز الأحداث الإقليمية التي تأثرت بها سورية وكانت محط الدراسة في الأعلى، وأبرز المتغيرات الداخلية المتعلقة بحريات التعبير وعمل الصحافة المستقلة أدناه.

(30) D. Isaacs, "Hoping for media freedom in Syria".

(31) P. Gordon, After Iraq: Is Syria Next?, (The Brookings Institution, 2003).
https://www.brookings.edu/opinions/after-iraq-is-syria-next/

(32) CPI, Attacks on the Press 2003: Syria, (2004). https://cpj.org/2004/03/attacks-on-the-press-2003-syria/

(33) ماريانا الطباع، مقابلة مع إياد شربجي مالك مجلة شبابلك عبر زووم، (نيويورك: 19 آب أغسطس، 2022).
مقابلة مع وائل سواح، ومقابلة مع موريس عايق.

(34) مقابلة مع موريس عايق.

(35) ماريانا الطباع، مقابلة مع جوشوا ليندز، مدير مدونة Syria comment عبر الهاتف، (نيويورك، 18 آب/ أغسطس، 2022).
مقابلة مع وائل سواح.

(36) مقابلة مع موريس عايق.

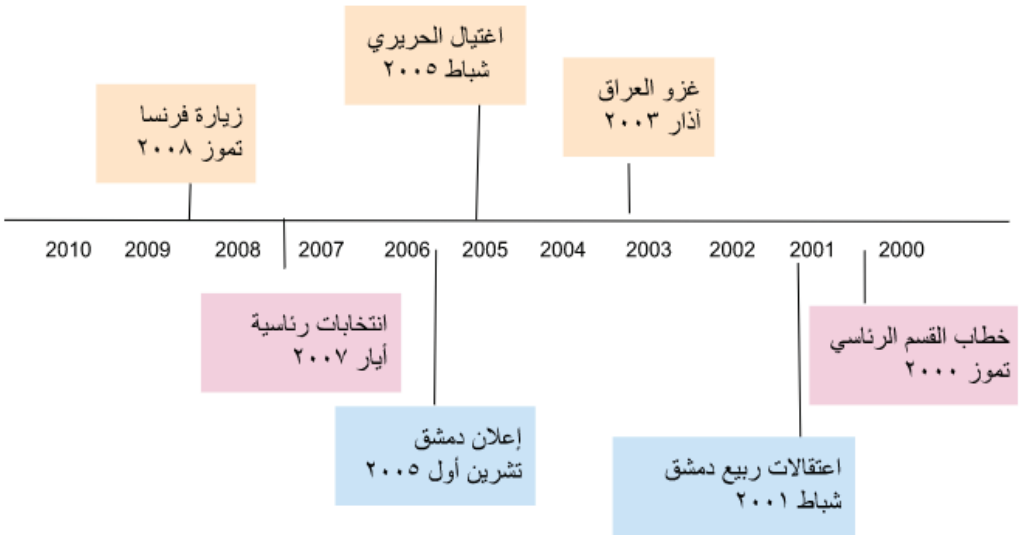

شكل بياني (1): خط زمني لمتغيرات إقليمية وداخلية أثرت في مناخ عمل الصحافيين والصحافيات المستقلين والمستقلات في سورية.

سادسًا: الخطوط الحمر

لأول وهلة، يتبادر إلى الذهن وجود خطوط حمر واضحة على الصحافيين والصحافيات عدم تجاوزها أو المساس بها. وقد يوافق السوريون أغلبهم على عدم انتقاد الرئيس شخصيًا أو تناول عائلته، وما دون ذلك فهو قابل للنقاش. ولكن عند البحث في المحرمات، بدأ الخط الأحمر السابق بالتماهي، وظهرت تفاصيل ومحددات، تنفي أن يكون شخص الرئيس هو المحظور فقط في التناول.

ومن البدهي أن تكون الخطوط الحمر غير مكتوبة وغير معلنة، إلا أنها -في سورية- غير محددة ومتغيرة، ومهمة الإدارة الصحافية من رئيس التحرير وفريق إدارة التحرير جسّ وإدراك الجو العام السياسي، والظرف الداخلي أو الإقليمي الذي تعيشه البلاد، فنشر تحقيقات فساد في 2001 لا يمكن نشرها في 2003، وتناول موضوع ذي طابع سياسي في 2005 لا يمكن تناوله في 2009.

ومكان النشر، هو أحد المحددات الأخرى لفهم طبيعة الخطوط الحمر. فكانت المواد الصحافية التي تنشر في المجلات التي تصدر باللغة الإنكليزية مثل سيريا تودايSyria Today ، أو في أخبار مدونة سيريا كومينت Syria

Comment، لا يمكن نشرها في مجلة تصدر باللغة العربية.[37] ومن الممكن أن يُنشر مقال ذو طابع سياسي لكاتب أو كاتبة نظرًا إلى منزلته/ها الاجتماعية أو السياسية، مثل صادق جلال العظم بينما لا ينطبق ذلك على صحافي أو صحافية ناشئين. فبعض الشخصيات العامة ذات تاريخ وثقل سياسي، قد يمنع استدعاؤها من قبل المراكز الأمنية وتمنح (تغطية) ما[38]. ولغة الكتابة مهمة، من حيث كانت لغة مباشرة أو رمزية، وهل يذكر الصحافي أو الصحافية أسماء وتفاصيل محددة لحوادث وبراهين لا تحتمل التفسيرات، وهل تُسمى الأمور بمسمياتها مثل استخدام مفردة احتكار أو إفلاس القطاع العام أم يتم التلميح حولها.

ما هو شائع في العمل الصحافي استخدام لغة واضحة وسهلة ومباشرة، لا تحتمل الغموض والتأويل، الأمر الذي يجعل الصحافي والصحافية المستقلين، أو إدارة التحرير في موقع المسؤولية المباشرة. ويمزق في بعض الأحيان جزء من عدد المجلة أو يمنع توزيع عدد آخر لصحيفة، يحتوي مادة تجاوز فيها أحدهم خطًا أحمر ما.[39] وفي النتيجة، كان على الصحافيين في سورية وضع أُطر لعملهم في بيئة شديدة الرقابة، لضمان استدامة عملهم وتوسيع هامش الحرية وتناول موضوعات تهمّ الشارع السوري. يمكن تصنيف الخطوط الحمر وفق مستويات ثلاث:

المستوى الأول وهو خطوط حمر أساسية، وتتمثل في شخص الرئيس وعائلته، إضافة إلى المؤسسات الأمنية ورؤسائها وممارساتها، وأخيرًا الجيش وتركيبته وعلاقاته...إلخ. يعد هذا المستوى من المحرمات، ولا يمكن تجاوزه وهو واضح ومعروف عند الجميع.[40] بينما المستوى الثاني، خطوط حمر ثانوية -وهي أقل بدرجة من الأساسية، ولكنها ما تزال ضمن الممنوع- وهي حالة حقوق الإنسان في سورية، وقضية الإخوان المسلمين، والطائفية في سورية، وإدارة السلطة لملف الأكثرية والأقلية الدينية وبشكل تلقائي القضية الكردية. كذلك موضوع الاحتكار، وبخاصة المرتبط بأفراد الأسرة الحاكمة أو من في فضائها. وما زال المستوى الثاني يشكل خطرًا كبيرًا على الصحافيين، وهنا تستخدم مفردات رمزية وجمل تحمل التأويل، إلا أن الأمر قد يضع المعني أو المعنية محل الاتهام. وأخيرًا المستوى الثالث، وهي خطوط حمر متغيرة، غير ثابتة تُخلق وفق ظرف معين أو حادثة ما، قد تكون موضوعات تثير الرأي العام وتعمل على خلق ضجة وتظاهرات شعبية، ومنها على سبيل المثال: شركات الاتصال الخلوية وشراكتها مع المؤسسة العامة للاتصال، وأرباحها ودور رامي مخلوف فيها. اغتيال الحريري والتلميح لمسؤولية حزب الله أو إيران بالاغتيال. الانفتاح الاقتصادي ودور الاحتكارات، والثروات المتحصلة منها، وشبكة العلاقات الاقتصادية المرتبطة بالسلطة.[41] وعدد من الموضوعات التي يتم تحسسها وفق الظرف المرحلي، إلا أن تغطية موضوع الفساد كانت أكثر تعقيدًا، فمن جهة كانت تسمح السلطة بمواد وتحقيقات تتعلق بموضوع الفساد وفيها اتهامات مباشرة ووثائق وأدلة، وكانت تُنشر في الصحف الرسمية،

(37) ماريانا الطباع، مقابلة مع كندة قنبر ومقابلة مع جوشوا لانديز.

(38) مريانا الطباع، مقابلة مع وائل سواح.

(39) ماريانا الطباع، مقابلة مع إياد شربجي، ومع كندة قنبر، ومع صحافي سوري يفضل أن عد ذكر اسمه.

(40) قناة الجزيرة، المقابلة: مسيرة نظام البعث السوري من حافظ الأسد للثورة على بشار مع عبدالحليم خدام (2)، (2017)، 09:00.
لقراءة المقالة كاملة:
ن. سمان، "رحلة إلى جزيرة شفّافستان"، كلنا شركاء (2017). لم ينشر سمان مقاله في العدد الأول من جريدة الدومري.
https://all4syria.microsyria.com/e2583/

(41) ماريانا الطباع، مقابلة مع وائل سواح، شعبان عبود، محمد ديبو.

وأدت في عدد من الحالات إلى إقالة المسؤول المتهم أو عزله. وأحيانًا أخرى، لم يستطع الصحافيون تغطية قضايا فساد في موضوعات أو قطاعات معينة أقل (أهمية) ويتم توقيفهم أو منع النشر. والتفسير المبدئي لذلك هو أن موضوع الفساد في القطاع العام الذي كان موجهًا ومستخدمًا ضد أشخاص محددين ليسوا ضمن دائرة الحماية أو مصلحة السلطة فيسمح بنشر مواد صحافية عنهم، تمهيدًا لإقالتهم.[42] وهو أمر يمكن البحث فيه وفهم آلية استخدام سلطة الصحافيين كأداة.

سابعًا: المتغيرات الإقليمية

ركز البحث على ثلاثة متغيرات إقليمية ودولية، ومنعكساتها على مناخ الحريات في سورية وبخاصة في عمل الصحافيين المستقلين وهامش الحريات وهي: الغزو الأميركي للعراق 2003، واغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري 2005 وتداعياتها، ودعوة ساركوزي الرئيس السوري للمشاركة في قمة المتوسط 2008.

وقبل البحث في هذه الأحداث الثلاثة وتأثيرها في سياسات السلطة في سورية، يجدر بالذكر أن الأزمات أو الانفراجات الخارجية التي تتعرض لها النخبة الحاكمة في سورية تنعكس إما في ردات فعل غاضبة و/أو خائفة، أو ردات فعل أكثر هدوءًا واسترخاء. ولا تعني بالضرورة حالة الغضب أو الخوف أن تتجلى في قبضة أمنية قاسية، أو تشديد أو قمع على الصحافة. وحالة الهدوء والاسترخاء لا تترجم بشكل عفوي إلى انفراج في الداخل ومزيد من الحريات، قد يكون العكس تمامًا. وفهم هذه الآلية يحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء.

فبعد غزو العراق 2003، وجهت الإدارة الأميركية تهديدًا إلى القيادة السورية على خلفية الأسلحة الكيماوية التي تمتلكها الأخيرة، إضافة إلى إرسالها مقاتلين أجانب إلى العراق ضمن شعارات ((مقاومة الغزو الأميركي)). في هذه الأثناء، استمرت حالة التضييق على الفضاء العام الصحافي التي بدأت مع اعتقالات ربيع دمشق 2001، وحصر العمل الصحافي وهامش حرياته في الشق الاقتصادي، وبخاصة ضمن التحضيرات للتحول الاقتصادي إلى نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي، إضافة إلى قضايا اجتماعية متنوعة، إلا أن السلطة كانت صارمة للغاية بشأن أي مادة صحافية تتناول تعامل الدولة السورية مع الملف العراقي، حتى ولو كانت ذات طابع غير سياسي. على سبيل المثال اعتقال السلطات السورية مدير مكتب دمشق لصحيفة الحياة اللندنية ابراهيم حمادي مدة خمسة أشهر، في إثر مقالة كتبها قبل أشهر قليلة من غزو العراق عن استعداد سورية لاستقبال مليون لاجئ عراقي، وتحضير مخيمات على الحدود العراقية السورية. لم يكن المقال أو الخبر ذا طابع سياسي أو نقدي للسلطة ومع ذلك تم الاعتقال.[43]

بعد اغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في شباط/ فبراير 2005، وخروج الجيش السوري من لبنان، تعرضت سورية إلى هجمة سياسية وموقف عربي يدين الاغتيال، كان مترافقًا مع هجوم وسائل إعلام لبنانية وعربية على السلطات السورية حول مسؤوليتها عن الاغتيال. ونظرًا إلى تداعيات الاغتيال وإنهاء ما يقرب من

(42) ماريانا الطباع، مقابلة مع شعبان عبود.

(43) M. Young, Ibrahim Hamidi: 3 reasons to let him go, The Daily Star, (Accessed on Oct 3, 2022). https://www.mafhoum.com/press4/128S61.htm

ثلاثة عقود من وجود الجيش السوري، والمحكمة الدولية الخاصة، ما كان لوزارة الإعلام إلا أن اجتمعت مع وسائل الإعلام الرسمية والخاصة، معلنة ضرورة صد الهجمة عن سورية، خصوصًا أنها أدركت حاجتها إلى صحافة وأدوات إعلامية لصدها.[44] فطلبت السلطة عبر اجتماع وزارة الإعلام مع وسائل الإعلام الخاصة أن تتناول موضوع تداعيات الاغتيال[45]، ما يعني خلق مساحة للكتابة بالشأن السياسي من جديد ضمن التوجهات، إلا أن عددًا من الصحافيين أدركوا وجود فرصة للكتابة ضمن حملة الخطاب التسويقي الدفاعي، فكتب عدد عن قضايا الداخل من جديد والفساد والأدوار السياسية في اغتيال الحريري.[46] وتحسست المعارضة السورية اللحظة وتزامن الأمر في تشرين الأول/ أكتوبر 2005، مع نشر إعلان دمشق للتغيير الوطني الديمقراطي الموقع من شخصيات معارضة في الداخل والخارج السوري ويدعو إلى إنهاء حكم الأسد والتحول إلى نظام ديمقراطي في سورية.[47]في عام 2008، دعا الرئيس الفرنسي آنذاك ساركوزي بشار الأسد إلى فرنسا، ضمن جهد فرنسا لإحياء قمة المتوسط، وإنهاء حالة القطيعة الدولية، ورحب بعودة سورية مجددًا.[48] إلا أن دعوة الأوروبيين إلى العودة لم تكن مشروطة بتحسين مناخ الحريات في الداخل، أو الضغط بملف حق التعبير عن الرأي.[49] وبشكل تدريجي، في السنوات التي تلت 2008، عادت حالة الشدّ وتضييق الخناق على الصحافيين المستقلين مرة أخرى وعدم السماح بمواد صحافية كانت تنشر قبل سنوات قليلة.[50] ولم تكن الصحافة هي المستهدفة، بل أي نشاط مدني ذي طابع سياسي، وعلى سبيل المثال مُنع عقد مؤتمر (الدولة العلمانية ومسألة الدين) في دمشق 2010 قبل يوم واحد من انعقاده، على الرغم من الحصول على الموافقات الرسمية، بحجة عطل تقني في صالة المؤتمرات التابعة لجامعة دمشق، على الرغم من انعقاد المؤتمر الأول للعلمانية في دمشق 2007.[51]

ثامنًا: نزاع داخل النخبة الحاكمة

يبدو أن الأزمات الخارجية في الحالة السورية قد لعبت دورًا في إظهار أزمات داخلية كانت خفية على العموم. وذلك من خلال نزاع داخلي في النخبة الحاكمة في السلطة وخروج أحد أعضائها عن الاتفاق الضمني بينهم، فكُشفت النزاعات، وتصارعت القوى داخل النخبة الحاكمة. وكانت إحدى هذه الأزمات انشقاق نائب الرئيس السوري عبد الحليم خدام عن النظام السوري. وما رُوج له بانتقال سلس للسلطة في 2000، لا تنطبق عليه تلك الصفة بعد لقاءات خدام الإعلامية المتكررة وانتقاده لما كان يحصل ضمن دوائر السلطة.[52] فتوجد أطراف

(44) م. كريدي، "إصلاح الإعلام ونواقصه. صدى، تحليل عن الشرق الأوسط"، مؤسسة كارينغي، (2003). https://carnegieendowment.org/sada/21504

(45) ماريانا الطباع، مقابلة مع موريس عايق.

(46) ماريانا الطباع، مقابلة مع موريس عايق.

(47) د.م، "إعلان دمشق"، مركز مالكوم كير- كارينغي للشرق الأوسط، (د.ت). https://carnegie-mec.org/syriaincrisis/?fa=48515

(48) د.م "فرنسا تدعو بشار الأسد إلى احتفالات عيدها الوطني"، فرانس 24، (2008).
https://www.france24.com/ar/20080612-syria-france-french-national-day-ceremonies-assad-invitation

(49) ماريانا الطباع، مقابلة مع محمد ديبو.

(50) ماريانا الطباع، مقابلة مع جوشوا ليندز، ومع موريس عايق.

(51) د.م، سورية: إلغاء مؤتمر عن العلمانية في دمشق، القدس العربي، (2010). https://tinyurl.com/mpsb765n.

(52) قناة الجزيرة، المقابلة: مسيرة نظام البعث السوري من حافظ الأسد للثورة على بشار مع عبدالحليم خدام (2)، (2 آذار/ مارس، 2017)
https://youtu.be/D84NLQTJH4k?t=32

على النقيض ضمن النخبة الحاكمة في سورية، وتتمثل في الردود الدبلوماسية والسياسية على الأزمات الداخلية أو الرد الأمني والعنيف عليها.

وعلى الرغم من عدم التركيز في هذه الورقة على مكونات النخبة السياسية السورية ودورها في موضوع الحريات العامة، وما هو الصراع الدائر داخلها وأبعاده على السياسات العامة، إلا أنه من المهم معرفة هل كانت إحدى نتائج هذا الصراع الداخلي ثغرات، وهوامش استطاع الصحافيون المستقلون العمل ضمنها أم لا.

الأمر الممكن البحث فيه هو توازنات القوى داخل هذه النخبة ونجده في مستوى أضيق في ميزان القوى بين فروع الأمن الأربعة الرئيسة في دمشق، واستقلاليتها حينًا، وتنافسيتها في بعض الأحيان.[53] استفاد بعض الصحافيين من السند أو الحماية التي كانت تمنحها شخصية مؤثرة في السلطة، إن كان رئيس الوزراء أو وزير الإعلام أو في دوائر هذه النخبة من ضباط عالي المستوى، ومن دون هذا الدعم كان من الممكن اعتقال الصحافي. تعود ملكية كثير من وسائل الصحافة الخاصة إلى شخصيات ضمن السلطة مثل رامي مخلوف (الوطن)، ومجد سليمان (بلدنا)، وبلال التركماني (أبيض وأسود)، أو تربط مالكيها بعلاقات قوية ومتينة مع النخبة السياسية، مثل سيريانيوز أو الدومري. هذه العلاقة إشكالية، فهي تضع هذه الوسائل الإعلامية بين خيارين؛ إما أن تكون امتدادًا إعلاميًا للسلطة أو ستواجه تحديات جسيمة في حال انقلبت على السلطة، بينما الصحف والمجلات التي لا تملك النوع ذاته من الحماية، فتتم دعوتها إلى لقاءات ودية مع أسماء الأسد أو رئيس فرع أمن ما، أو وزير إعلام على سبيل المثال. وتمنح فيها الرعاية، ويستفسر ممثلو السلطة عن أي طلبات أو احتياجات، ويؤكدون العمل المشترك والمتكامل الذي يصب في شعارات التطوير والتحديث. في بعض الحالات، ينم هذا التفاعل عن بداية اتفاق ما أو شكل من المقايضة غير المباشرة، تتمثل في تغطية هذه الوسيلة أخبار الرئاسة والأخبار التي تصدر من المكتب الرئاسي، أو الانضمام إلى حملة إعلامية دفاعية كما حصل في إبان اغتيال الحريري، مقابل توفير حماية لها واستمرار عملها بيسر.[54]

ما زال غامضًا فهم النزاع الداخلي ضمن أفراد النخبة الحاكمة، هل كانًا صراع بين حرس قديم من إرث الأب مع حرس جديد جاؤوا مع الابن، أو ضمن أفراد العائلة الحاكمة نفسها، إلا أن ما يدل على وجود شرخ في التحالف العائلي الحاكم في سورية، هو إخراج رامي مخلوف -الوجه الاقتصادي الأبرز للسلطة- من ضمن الدائرة الحاكمة ودخول لاعبين جدد عام 2019.[55]

تاسعًا: الصحافيون أداة بيد السلطة

في نهاية التسعينيات وبداية الألفية، لعبت الصحافة الرسمية المتمثلة في صحف تشرين والبعث والثورة دور أداة السلطة وخصوصًا في ملفات الفساد التي كانت تغطيها، فضمن جهد تمهيد إقالة أو عزل مسؤول حكومي

(53) د.م، "للجدران آذان: تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السورية"، المركز السوري للعدالة والمساءلة، (2019).
https://ar.syriaaccountability.org/1787/

(54) ماريانا الطباع، مقابلة مع إياد شربجي. ومقابلة مع صحافي سوري لا يود ذكر اسمه.

(55) س. الخالدي وم. الدهان وت. بيري، وم. جورجي، "تقرير خاص- اقتصاد منهار ونزاع عائلي يكثفان الضغط على الرئيس السوري الأسد"، رويترز، (2020).
https://www.reuters.com/article/syria-assad-ea6-idARAKCN2592N7

تُسرب ملفات وتحقيقات حول تورط هذا الشخص في فساد ملف ما، على سبيل المثال، فساد في التعاون السكني، أو فساد يتعلق بالمازوت أو استغلال المنصب الرسمي في مديرية السكك الحديدية ...إلخ. وتكون مصادر هذه الملفات إما المراكز الأمنية أو الرقابة والتفتيش، مع العلم أنه في كثير من الحالات تلفق ملفات فساد وتشهير ضد أشخاص لم يتعاونوا بشكل مرضٍ مع السلطة ومنهم عصام الزعيم. تسرب الملفات إلى الصحف الرسمية لتنشر على شكل تحقيقات وفضائح. الأمر المثير للغرابة حول التسريبات هو سرعة تواتر نشر تحقيقات استقصائية وهو ما يتنافى مع إجراء تحقيق استقصائي محترف، وحاجته إلى ستة أشهر وسطيًا.

لم تمارس السلطة على الصحافيين المستقلين الآلية السابقة بل كانت تستخدم الصحافة بطرائق أخرى، منها عند نشوء خلاف ونزاع داخلي بين مركزين أمنيين على سبيل المثال، أو بين شخصية عامة مهمة وضابط عالي المستوى، ولكل منهما القدرة على التواصل مع صحافي أو صحافية مستقلين، ويسرب معلومات مهمة للنيل من خصمه عبر نشرها في وسيلة صحافية، الأمر الذي يعيه عدد كبير من الصحافيين المستقلين في سبيل إظهار الحقيقة على الملأ. وكانت السلطة تترك المجال لبعض الوسائل الإعلامية الخاصة لتجري تحقيقات في مستوى البلديات أو قضايا صغيرة على أهميتها في كثير من الأحيان، لم يكن في المستطاع تناول قضايا أساسية وفي مستوى عالٍ من الفساد.

عاشرًا: أثر الصحافة المستقلة

كانت المدة بين 2000 و2010 هي ما أطلق عليه عدد من الصحافيين المستقلين (السنوات الذهبية) واصفين عملهم الصحافي المستقل، فقد أتت بعد أعوام طويلة من القمع وكبت الصحافة المستقلة، وقبل 2010 وتفجر وسائل التواصل الاجتماعي وانتشار تويتر واليوتيوب، وظهور المواطن الصحافي أو المواطن الإعلامي، وأصبح نشر المعلومة لا يخضع لمعايير صحافية احترافية.

وضمن هذه السنوات العشر، نجحت الصحافة المستقلة بكسر هيبة حزب البعث في المجتمع السوري الذي لم يعد خطًا أحمر كما كان في السابق، الأمر المتوافق مع توجهات السلطة آنذاك. ومن وجهة نظر أخرى استطاع عدد من الصحافيين والصحافيات إنتاج تقارير وتحقيقات استقصائية، لم تكن موضوعاتها جريئة فحسب -وهو عامل مهم في ظل نظام قمعي- بل كانت طريقة عملها احترافية من حيث تنوع مصادر المعلومات، والدقة ودعم المادة بوثائق ومستندات. وبرزت أهميتها في قدرتها على فتح ملفات تصل بالمسؤولين فيها إلى المحاكم لوجود شهادات ومستندات وأرقام موثقة، الأمر الذي كانت تواجهه السلطة بمنع بعض الأعداد خوفًا من ردة فعل الرأي العام.[56]

(56) ماريانا الطباع، مقابلة مع راما نجمة.

حادي عشر: النتائج

لم تستطع مدة عشر سنوات خلق مشهد صحافي مستقل في سورية، بل استطاع صحافيون مستقلون انتزاع هامش من الحريات لم يكن متاحًا سابقًا، وكانت تكلفة ذلك كبيرة. ولا توجد خطوط حمر ثابتة ومستقرة، بل هي في تغير مستمر، وفق الظرف الداخلي حينًا والإقليمي حينًا آخر، وانعكاس ذلك على مزاج السلطة وتوجهاتها. أما بالنسبة إلى المتغيرات الإقليمية، فلم ترصد دلائل واضحة على ربط سلوك السلطة بخصوص التحكم في هامش حريات التعبير مع غزو العراق 2003، الحادثة الأبرز هي اعتقال مراسل الحياة اللندنية في إثر تناوله خبر إمكانية إنشاء مخيمات على الحدود العراقية السورية، ولم يكن للحدث تأثير واضح وسببي في الصحافة والصحافيين المستقلين، بينما كان لأزمة اغتيال الحريري وتداعياتها أثر واضح في المناخ العام للحريات والكتابة بالشؤون السياسية في سورية. ولما كان إنهاء العزلة المطبقة على سورية في 2008، الأثر البطيء والتدريجي في الصحافة في تشديد القيود من جديد، إلا أنه توجد حاجة إلى رصد عينة تمثيلية من المقالات ودراستها وتصنيفها لنتمكن من الوصول إلى نتائج علمية تعتمد على أدلة.

النتائج في هذه الدراسة أولية، وكل من المتغيرات المدروسة والأحداث السياسية الداخلية والخارجية بحاجة إلى عزل، ودراسة وجود ارتباط بين الحدث وهامش الحريات، وهل هو ارتباط سببي. الأمر الذي لم يتطرق إليه هذا البحث لطابعه الاستكشافي.

المصادروالمراجع

بالعربية

1. د.م، "حالة الإعلام وحرية التعبير: سورية 2007: عام من الرقابة الحديدية". (2007)،
2. د.م، "للجدران آذان: تحليل وثائق سرية من أجهزة الأمن السورية"، المركز السوري للعدالة والمساءلة، (2019).
3. د.م، "العقد الضائع، حالة حقوق الإنسان في سوريا خلال السنوات العشر الأولى من حكم بشار الأسد"، هيومن رايتس ووتش، 2010).
4. بطاطو. حنا، فلاحو سورية أبناء وجهائهم الريفيين الأقل شأنًا وسياساتهم، (د.م: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014).

بلغة أجنبية

1. Acemoglu. D., & Robinson, J. Economic Origins of Dictatorship and Democracy, (Cambridge: Cambridge University Press, 2005)
2. Bueno. M. B., & Smith, A., The dictator's handbook: Why bad behavior is almost always good politics, (New York: Public Affairs, 2011).
3. Bueno, M. B., The logic of political survival Cambridge, (Mass: MIT Press, 2003).
4. Gandhi, J., Political institutions under dictatorship, (Cambridge: University Press, 2008).
5. Geddes, B., Wright, J., & Frantz, E. Autocratic Breakdown and Regime Transitions: A New Data Set. Perspectives on Politics, 2014).
6. Huntington, Samuel P. The Third Wave: Democratization in the Late Twentieth Century, (Norman: University of Oklahoma Press, 1991).
7. Svolik, M. Introduction in: The Politics of Authoritarian Rule. Cambridge Studies in Comparative Politics, (Cambridge: Cambridge University Press, 2012).
8. Wintrobe, R. The Dictator's Dilemma in, The Political Economy of Dictatorship, (Cambridge: Cambridge University Press, 1998).